أكدت أن الاجتماع الخليجي ـ الأوروبي المشترك الـ 29 يُجسّد الشراكة الإستراتيجية لتعزيز الأمن والاستقرار

الكويت: ملتزمون باتفاقية تنظيم الملاحة في «خور عبدالله» وندعو العراق إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية

- نرحب باعتماد مجلس الأمن لقرار تعيين ممثل أممي لمتابعة ملفي الاسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية
- على إيران اتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة واحترام سيادة الدول والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- القضية الفلسطينية من أولويات مجلس التعاون وتتطلب تحركاً عاجلاً لوقف الانتهاكات وتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم
- التحديات المشتركة وفي مقدمتها الإرهاب وتهديدات الأمن البحري تتطلب تنسيقاً يُعزز استقرار الشعوب ويدعم السلام والتنمية
- تعزيز التعاون في الأمن الإقليمي وأمن الطاقة والاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة والتبادل الثقافي
- إشادة بالمبادرة المشتركة التي تبنتها السعودية وفرنسا لعقد المؤتمر الدولي لتنفيذ حلّ الدولتين وترحيب بالاعتراف بفلسطين

أسامة دياب

انطلقت أمس أعمال الاجتماع الوزاري المشترك الـ 29 بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحادالأوروبي الذي تستضيفه الكويت بمشاركة وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من الجانبين.

وتناول الاجتماع عددا من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التطورات بمنطقة الشرق الأوسط وسبل تعزيز التجارة والتعاون في مجال الطاقة ومكافحة تغير المناخ إضافة إلى متابعة تنفيذ نتائج القمة الأولى بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي التي عقدت في بروكسل العام الماضي.

وقال وزير الخارجية إن انعقاد الاجتماع الخليجي الأوروبي يجسد الرغبة المشتركة في مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات راسخة من التعاون والتنسيق. وأوضح أن الحوار البناء والشراكة الاستراتيجية يمثلان السبيل الأمثل لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز ركائز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي والتنمية المستدامة، مضيفاً أن الأحداث الإقليمية والدولية أثبتت أن التحديات المشتركة، وفي مقدمتها الإرهاب والتدخلات الخارجية وتهديدات الأمن البحري والأزمات الإنسانية، تتطلب تنسيقا وتعاونا جماعيا يعزز استقرار الشعوب ويدعم السلام والتنمية، مشددة على ضرورة إطلاق مبادرات مشتركة تعكس الالتزام بالحلول الجماعية والتضامن الدولي.

وذكر أن العلاقات الخليجية ـ الأوروبية تستند إلى أسس من الصداقة والمصالح المتبادلة، مشيراً إلى أن الاجتماع يأتي استكمالا للمسار الذي أرسته القمة التاريخية الأولى بين الجانبين في بروكسل في 16 أكتوبر 2024، والتي وضعت إطارا متينا لتوسيع التشاور والتنسيق في مواجهة مختلف التحديات الإقليمية والدولية.

وأكد حرص الجانبين على تعزيز التعاون في مجالات الأمن الإقليمي وأمن الطاقة والاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة والتبادل الثقافي والتعليمي بما يخدم تطلعات شعوبهما نحو مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا.

وفي الشأن الفلسطيني، أكد أن القضية الفلسطينية تبقى في مقدمة أولويات مجلس التعاون بوصفها قضية حق وعدل، منددا بالمآسي الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء الحصار والدمار والتهجير، وداعيا المجتمع الدولي إلى تحرك عاجل لوقف الانتهاكات وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وثمن الجهود التي بذلها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لوقف الحرب في غزة، مشيدا بالمبادرة المشتركة التي تبنتها المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية لعقد المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين، كما رحب بإعلان عدد من الدول الأوروبية الصديقة اعترافها بدولة فلسطين، معربا عن أمله في اتساع دائرة هذا الاعتراف دعما للسلام العادل والشامل.

وأعرب عن دعم الكويت لمساندة الجمهورية العربية السورية في مسارها نحو الاستقرار وإعادة الإعمار وللجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز سيادة واستقرار الجمهورية اللبنانية، داعيا جميع الأطراف في اليمن والسودان والصومال وليبيا إلى تغليب صوت الحكمة والانخراط في حوار سياسي يحقق الأمن والوحدة والسيادة لتلك الدول الشقيقة.

وأكد التمسك بمبادئ حسن الجوار، داعيا الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى اتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان سلامة منشآتها النووية.

وجدد تأكيد الكويت أن أمن واستقرار العراق من أمنها واستقرارها، مؤكدا التزامها بمساعدة العراق على تلبية آمال وتطلعات شعبه الشقيق في إطار التفاهمات الثنائية التي تم التوافق عليها ثنائيا على امتداد أكثر من عقدين من الزمن والتزام الكويت أيضا باتفاقية تنظيم الملاحة في «خور عبدالله» وبروتوكول المبادلة الأمني المبرم عام 2008 والدعوة إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162 وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ودون أي مساس بالأراضي والجزر والمرتفعات المائية الثابتة.

نائب وزير الخارجية بحث مع مسؤولين أوروبيين المستجدات الإقليمية والدولية

كونا: اجتمع نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر أمس مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في مملكة السويد داغ هارتيليوس، حيث تم بحث سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين واستعراض المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وذكرت «الخارجية»، في بيان لها، أن اللقاء جاء عقب ترؤس الشيخ جراح الجابر وفد دولة الكويت المشارك في أعمال الدورة الثانية للمنتدى الأمني الوزاري رفيع المستوى حول الأمن والتعاون الإقليمي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي واجتماع الدورة الـ 29 للمجلس الوزاري المشترك بين الجانبين واللذين استضافتهما دولة الكويت.

وتم عقب الاجتماع التوقيع على مذكرة تفاهم لإقامة مشاورات سياسية بين دولة الكويت ومملكة السويد بما يعزز التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين في مختلف المجالات.

كما اجتمع نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر مع نائب وزير الخارجية في جمهورية بلغاريا الصديقة نيكولاي بافلوف حيث تم بحث سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين واستعراض المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. كما التقى نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر وزير الدولة في وزارة الخارجية بجمهورية التشيك الصديقة راديك روبيتش، حيث تم بحث سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين واستعراض المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. واجتمع نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر مع نائب وزير الخارجية في جمهورية اليونان الصديقة هاري تيوهاريس حيث تم بحث سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين واستعراض المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر يلتقي وزير الدولة في وزارة الخارجية بجمهورية التشيك الصديقة راديك روبيتش

نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر خلال اجتماعه مع نائب وزير الخارجية في جمهورية بلغاريا الصديقة نيكولاي بافلوف

- البديوي: مضاعفة الجهود الدولية لإنهاء الصراعات المسلحة وتعزيز الحلول السياسية والدبلوماسية

ورحب باعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2792 بالإجماع بشأن تعيين ممثل أممي لمتابعة ملفي الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية، آملا أن تسهم آلية المتابعة في تحقيق تقدم ملموس في هذه الملفات ذات البعد الإنساني.

وأكد ثقة الكويت بأن مخرجات الاجتماع الوزاري المشترك ستشكل لبنة جديدة في صرح الشراكة الخليجية ـ الأوروبية، وستسهم في خدمة المصالح المتبادلة وترسيخ الأمن والاستقرار والسلام وتلبية تطلعات شعوب الجانبين نحو مستقبل أكثر ازدهارا.

شراكة اقتصادية

من جانبه، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي أمس أن الاجتماع الوزاري المشترك الـ 29 بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي يجسد متانة الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الجانبين منذ توقيع اتفاقية التعاون عام 1988.

وقال البديوي، في كلمة ألقاها بانطلاق الاجتماع الذي تستضيفه الكويت بمشاركة وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من الجانبين، إن القمة الخليجية ـ الأوروبية الأولى التي انعقدت أواخر العام الماضي أرست خارطة طريق واضحة للتعاون المثمر، مضيفا أن الأمانة العامة تعمل مع الشركاء الأوروبيين على تنفيذ مخرجاتها بشكل عملي وملموس يحقق المصالح المشتركة لدول المنطقتين.

وأوضح أن تنفيذ بنود التعاون يشمل تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية وتوسيع التعاون في مجالات الطاقة والتحول الأخضر وتطوير المشاورات السياسية والأمنية ومعالجة التحديات العالمية وتوطيد الروابط بين شعوب الخليج وأوروبا.

وذكر أن مجلس التعاون يتطلع إلى تسهيل حركة الأفراد بين الجانبين من خلال الإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول لمنطقة «شنغن»، مشيرا إلى أن ذلك من شأنه دعم التبادل التجاري والثقافي والسياحي وتعزيز جسور التفاهم بين المنطقتين.

ولفت إلى أن الأمانة العامة اقترحت على الجانب الأوروبي عقد المنتدى الأول للطاقة بين الجانبين وتنظيم منتدى حول الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية بالتنسيق مع دولة الرئاسة الأوروبية القادمة قبرص ومنظمة التعاون الرقمي.

وشدد البديوي على أهمية مضاعفة الجهود الدولية لإنهاء الصراعات المسلحة وتعزيز الحلول السياسية والدبلوماسية، مؤكدا أن تحقيق التنمية والاستقرار لن يتأتى إلا بترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل وحسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وأعرب عن إدانته الاعتداء الإسرائيلي على دولة قطر، واصفا إياه بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي، مؤكدا تضامن دول المجلس الكامل مع قطر وأن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك.

وجدد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، مطالبا بوقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن وتبادل الأسرى وضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء القطاع، مشيدا بالجهود السعودية والفرنسية لدفع المسار السياسي نحو حل الدولتين.

وثمن إعلان التحالف الطارئ للاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية من قبل عدد من الدول الأوروبية واليابان والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة.

ورحب البديوي بالخطة التي أعلن عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإنهاء الحرب في غزة، معربا عن دعم مجلس التعاون لجميع الجهود الدولية الرامية لإنهاء الكارثة الإنسانية هناك.

وجدد إدانة المجلس ورفضه القاطع لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وما ترتكبه من جريمة إبادة جماعية وسياسة حصار متعمدة أدت إلى المجاعة في قطاع غزة إضافة إلى مواصلة تدمير الأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات ودور العبادة واستهداف المنظمات الإنسانية والأممية وعرقلة وصول المساعدات الإغاثية والإنسانية، مؤكدا أن هذه الممارسات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني.

وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته السياسية والإنسانية والأخلاقية لوقف معاناة الشعب الفلسطيني، مؤكدا مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة لمجلس التعاون وضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مثمنا الاعترافات الدولية المتزايدة بالدولة الفلسطينية.

وفي الشأن السوري، رحب البديوي بإعلان الحكومة السورية عن التوصل إلى خارطة طريق لحل الأزمة في محافظة السويداء، مشيدا بالجهود التي بذلتها المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأميركية في هذا الصدد.

وأكد دعم مجلس التعاون لجميع الخطوات التي تعزز أمن واستقرار سورية ووحدة أراضيها وإدانة الهجمات الإسرائيلية المستمرة والتدخلات الأجنبية في شؤونها.

وشدد على أن مجلس التعاون يدعم جميع الإجراءات والتدابير الهادفة لمكافحة الإرهاب وأعمال العنف التي تستهدف زعزعة أمن سورية واستقرارها، مشيرا إلى أن أمنها واستقرارها يشكلان ركيزتين أساسيتين من ركائز أمن واستقرار المنطقة.

وفيما يتعلق بالشأن الأوكراني، أوضح أن مجلس التعاون يتمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لافتا إلى اعتماد خطة للعمل المشترك بين مجلس التعاون وأوكرانيا للفترة 2025ـ2030 تشمل تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية والزراعية والطاقة.

وأعرب البديوي عن أمله أن تسهم الشراكة الخليجية ـ الأوروبية في تحقيق الأهداف المرجوة منها بما يعود بالنفع على شعوب المنطقتين ويعزز الأمن والاستقرار والازدهار المشترك.

ممثل الاتحاد الأوروبي: احترام سيادة الدول والتكاتف الدولي لمواجهة تحديات تمسّ الأمن والاستقرار العالميين

كونا: أكدت الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية نائبة رئيس المفوضية الأوروبية كايا كالاس أن العالم يشهد اليوم تصاعدا في الصراعات والمعاناة الإنسانية، مشددة على ضرورة احترام سيادة ووحدة أراضي الدول والتكاتف الدولي لمواجهة التحديات الراهنة التي تمس الأمن والاستقرار العالميين.

وقالت كالاس في كلمتها خلال انطلاق الاجتماع الوزاري المشترك الـ 29 بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي الذي تستضيفه دولة الكويت بمشاركة وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من الجانبين إن العام 2025 حمل مزيدا من الاضطرابات بعد أن بلغ الصراع الإقليمي والعالمي ذروته العام الماضي، معربة عن تضامن الاتحاد الأوروبي مع دولة قطر وشعبها، مؤكدة أن احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها مبدأ أساسي في النظام الدولي.

وأضافت أن «الحرب الروسية ضد أوكرانيا ما زالت تمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة»، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يواصل دعمه الثابت لأوكرانيا عسكريا واقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل يقوم على احترام القانون الدولي.

ورحبت كالاس بالجهود التي يبذلها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإنهاء «العدوان الروسي»، مثمنة الدور الذي قامت به دول مجلس التعاون في تسهيل عمليات تبادل الأسرى وإعادة الأطفال الأوكرانيين المرحلين، داعية شركاء الاتحاد في الخليج إلى استخدام قنواتهم الدبلوماسية مع روسيا لحثها على وقف القتال والانخراط الجاد في محادثات السلام.

وفي الشأن الفلسطيني، أعربت قدرتها على تنفيذ برنامج الإصلاح، مطالبة إسرائيل بالإفراج عن أموال المقاصة المحتجزة. وأشادت كالاس بجهود الرئيس الأميركي دونالد ترامب لدفع وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن وفتح أفق سياسي لحل الدولتين، مرحبة بقبول حركة «حماس» للمقترح المقدم، مشددة على ضرورة جلوس الطرفين إلى طاولة المفاوضات لإنهاء دائرة العنف والمعاناة. وأكدت كالاس أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون تشهد مرحلة ديناميكية جديدة، موضحة أن الجانبين يعملان معا في مجالات التجارة والطاقة والتحول الأخضر والأمن والعمل الإنساني، وأن هناك آليات عملية تم إطلاقها لتعزيز التعاون منها حوار الاستثمار ومنتدى التحول الأخضر ونظم تبادل البيانات الإشعاعية والاستعداد للكوارث.

وأشادت بالدور الذي يقوم به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج لويجي دي مايو في تعزيز العلاقات الثنائية منذ عام 2023، معلنة أن المفوضية الأوروبية ستعتمد الأسبوع المقبل «ميثاق المتوسط» كإطار للتعاون مع الشركاء في الجوار الجنوبي مع فتح المجال أمام دول الخليج للمشاركة في مشاريعه ذات الاهتمام المشترك.

الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية نائبة رئيس المفوضية الأوروبية كايا كالاس

البيان الختامي: أهمية التزام العراق بسيادة الكويت وسلامة أراضيها واحترام الاتفاقيات الثنائية

أكد البيان الختامي للاجتماع الوزاري المشترك الـ29 لوزراء خارجية دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي ان المجلس المشترك سيواصل متابعة مسألة الحدود البحرية بين الكويت والعراق عن كثب، مؤكدا أن حل القضايا العالقة المتبقية بين البلدين الجارين وفقا للقانون الدولي سيسهم إيجابا في الاستقرار والتعاون الإقليمي.

وأكد على أهمية التزام العراق بسيادة الكويت على أراضيها وجزرها ومرتفعات المد والجزر، واحترام الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة قرار مجلس الأمن رقم 833، وفيما يلي نص البيان الختامي:

عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي اجتماعهم الوزاري المشترك التاسع والعشرين برئاسة دولة الكويت ـ رئيس الدورة الحالية لمجلس الوزاري لمجلس التعاون، وترأس الجانب الأوروبي الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ـ نائبة رئيس المفوضية الأوروبية كايا كالاس، بمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي وكبار المسؤولين من الجانبين.

ورحب المجلس المشترك بالتقدم الملموس المحرز في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، المنشأة بموجب اتفاقية التعاون لعام 1988، مؤكدا المجلس المشترك على الأهمية الخاصة لهذه الشراكة في ظل التهديدات الخطيرة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، فضلا عن التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي.

وأشاد المجلس المشترك بنتائج القمة الأولى بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، التي عقدت في بروكسل في 16 أكتوبر 2024، تحت عنوان «شراكة استراتيجية من أجل السلام والازدهار»، وتطلع إلى عقد القمة القادمة في المملكة العربية السعودية في عام 2026.

التفاصيل كاملة على موقع «الأنباء» الالكتروني
www.alanba.com.kw